



المرأة العربية والتحديات السوسيوثقافية للعولمة

أ . فاطمة منصور فرج*

كلية الآداب، جامعة سرت (ليبيا)

Arab women and the sociocultural challenges of globalization Fatima Mansour Farag

College of Arts, University of Sirte (Libya)

fatemamansuor0@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/01م

تاريخ القبول: 2023/04/27م

تاريخ الاستلام: 2022/11/15م

ملخص البحث:

تواجه المرأة العربية اليوم العديد من التحديات السوسيوثقافية التي فرضتها العولمة وموجة الانفتاح الثقافي والاجتماعي على النماذج الغربية في المجتمعات العربية في ظل التغيرات الراهنة التي تسود العالم اليوم، والتي تفرضها الدول الغربية على بقية الدول، وتسوق لها بغرض محاكاتها، وزرعها في مجتمعات مخالفة لها في القيم والمعتقدات والأخلاق والعادات وغيرها، وتكون في كثير من الأحيان غير صالحة للبيئة العربية، وغير مقبولة لا من حيث الشكل ولا المضمون .

ولهذا يتناول البحث التعرف على التحديات السوسيوثقافية للعولمة التي تواجه المرأة في المجتمعات العربية من حيث مظاهرها وتداعياتها، ويندرج البحث تحت المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن العولمة أدت إلى ظهور مجموعة من التحديات السوسيوثقافية أمام المرأة العربية، حتمت بذلك مواجهتها والتصدي لها. الكلمات المفتاحية: التحديات، السوسيو ثقافية، العولمة، القيم، الثقافة.

Abstract:

Arab women today face many socio-cultural challenges imposed by globalization and the wave of cultural and social openness to Western models in Arab societies in light of the current changes that prevail in the world today, imposed by Western countries on the rest of the countries, and marketed to them for the purpose of emulating them, and implanting them in societies contrary to them in Values, beliefs, morals, customs, etc., and are often not suitable for the Arab environment, and are not acceptable in terms of form or content .

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية .

Therefore, the research deals with identifying the sociocultural challenges of globalization facing women in Arab societies in terms of their manifestations and repercussions to her.

Keywords: challenges, Socio-cultural, Globalizations, Value, the culture.

مقدمة:

شهد العالم ولا زال يشهد العديد من التغيرات المتسارعة التي فرضتها العمولة بأبعادها المختلفة، والتي أصبحت تتزايد وتتراكم يوماً بعد يوم، وتؤثر بشكلٍ أو بآخر على المجتمعات الإنسانية لتصوغ منها نموذجاً موحداً في الثقافة والتفكير والرؤى والاتجاهات منتهكةً بذلك خصوصية المجتمعات واختلافاتها، وفي خضم التحول الكوني نحو سيطرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مجريات الحياة اليومية برزت العديد من تحديات العمولة التي أثارت قلقاً متزايداً لدى الكثيرين من تفاقم تأثيراتها على قيم وسلوك وتوجهات الأفراد، ومن أكثر الشرائح الاجتماعية التي تأثرت بتيارات العمولة المرأة، التي تواجه اليوم العديد من التحديات السوسيوثقافية التي فرضتها العمولة وموجة الانفتاح الثقافي والاجتماعي على النماذج الغربية في المجتمعات العربية في ظل التغيرات الراهنة التي تسود العالم اليوم، والتي تفرضها الدول الغربية على بقية الدول، وتسوق لها بغرض محاكاتها، وزرعها في مجتمعات مخالفة لها في القيم والمعتقدات والأخلاق والعادات وغيرها، وتكون في كثير من الأحيان غير صالحة للبيئة العربية، وغير مقبولة لا من حيث الشكل ولا المضمون.

ولهذا نتناول في هذا البحث الكشف عن أبرز التحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في ظل العمولة، ويندرج هذا البحث تحت المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي، وبناءً على ذلك تم تقسيم الموضوع إلى:

المحور الأول (الإطار المنهجي للبحث): ويشمل تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأهميته، والتعريف بالمفاهيم والمصطلحات، كما يتضمن عرض موجز لبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

المحور الثاني (الإطار النظري للبحث): وتم تقسيمه إلى:

أولاً: التأطير النظري والمفاهيمي للعمولة.

ثانياً: المرأة العربية والتحديات السوسيوثقافية للعمولة.

المحور الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولاً: تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأهميته:

1- تحديد مشكلة البحث وتساؤلاته:

نما لاشك فيه أن العملة فرضت العديد من التحديات السوسيوثقافية على المرأة العربية، فقد بات من المسلم به أن الهدف من عمولة قضايا المرأة هو فرض نمط الحياة الغربية من خلال طرح بديل قيمي وأخلاقي مخالف للثقافة والدين والقيم في المجتمعات العربية، أو إعادة هيكلة المجتمع قيمياً وسلوكياً بهدف خلق واقع جديد يعبر في حقيقته عن النمط الغربي أكثر من تعبيره عن ما تحتاجه المرأة وتتطلع إليه في العالم العربي، ومن هذا المنطلق فإن الكثير مما تطرحه العملة يمثل تحدياً كبيراً أمام المرأة العربية، وبناءً على ذلك أمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما التحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في ظل العملة؟

2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مفهوم العملة وأبعادها.
- الكشف عن التحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في ظل العملة.

3- أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من:

- أهمية الموضوع وحساسيته كونه يمس أهم الشرائح الاجتماعية التي تبنى عليها الأسرة وهي المرأة صانعة الأجيال والعمود الفقري في تكوين الأسرة وبنائها، وتربية المواطن الصالح، وتنمية المجتمعات والضامن لها من الانحراف والانهيار، كونه يلقي الضوء على أبرز التحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في ظل العملة.
- أهمية الكشف عن مخاطر وتداعيات العملة على المرأة العربية، وما تخفي إطروحاتها من برامج وسياسات واستراتيجيات هدفها إعادة هيكلة القيم العربية المتعلقة بالمرأة وأدوارها، بما يحاكي النموذج الغربي المشوه.
- أهمية رفع الوعي الفردي والمجتمعي بخطورة ما تطرحه العملة على المجتمعات العربية، وخاصةً الوعي النسائي اتجاه ما يحاك ضد المرأة العربية من أفكار هدامة هدفها تسليعها وترخيصها والتخلي عن دورها الطبيعي الأسري والاجتماعي.

4- منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي نظراً لملاءتهما لموضوع البحث.

ثانياً: المفاهيم والمصطلحات الرئيسية للبحث:

يعتمد أي بحث علمي على جملة من المفاهيم المحددة والواضحة، تؤدي بدورها القارئ والمتخصص إلى المضامين والمقاصد الخاصة التي يتضمنها البحث، وفي هذا الجزء نورد عدة مفاهيم لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وهي:

1- التحديات:

التعريف النظري: المقصود بالتحديات هي " الأوضاع التي تستدعي المجابهة بقصد التغلب عليها "، كما تعرف بأنها " الصعاب أو المخاطر أو القيود التي تهدد بتدمير الأفراد أو المؤسسات، ومنعها من تحقيق أهدافها أو تصعد ما تعانيه من مشكلات "، وتعرف أيضاً بأنها " مجموعة من الأزمات تقع في جميع المجالات والميادين، وعلى المستويين المحلي والعالمي، وتستوجب من المجتمع مواجهتها ومعالجتها ". (هنشيري، 2017)

التعريف الإجرائي: هي المهددات والمخاطر التي تواجه المرأة العربية في ظل العوالمة.

2- السوسيوثقافية:

التعريف النظري: التحديات السوسيوثقافية هي التحديات الاجتماعية والثقافية معاً، ويقصد بالتحديات الاجتماعية هي " تلك التغيرات التي تواجه الأسرة، وتنتج عنها مشاكل وعراقيل تقوض حياة الأسرة، وتهدف لتدمير العلاقات الأسرية والروابط القوية التي تجمع أفراد الأسرة المسلمة " (أبو شوق، 2007)، أما التحديات الثقافية فهي " تلك التغيرات والمخاطر والمشكلات المؤثرة على عناصر الثقافة من قيم وعادات وتقاليد ومعتقدات وأعراف وأفكار وكل ما يتعلق بثقافة مجتمع ما.

التعريف الإجرائي: هي العوائق والمهددات والمخاطر الاجتماعية والثقافية التي تواجه المرأة العربية والتي فرضتها سياسة العوالمة على المجتمعات العربية.

3- العوالمة:

التعريف النظري: هي "عمليات تعميم فرص حياة شاملة تشمل الثقافة والعلاقات الاجتماعية، وأنماط الاستهلاك، والقيم وأسلوب الحياة، وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وهي بذلك تكتسح المجالات كافة التي تشكل ثقافة المجتمعات بمفهومها الواسع ". (محمد، 2009)

التعريف الإجرائي: هي نموذج أو نظام حياة عالمي يراد تعميمه على كافة المجتمعات متجاوزاً جوهر الاختلاف ومكامن الخصوصية التي تميز المجتمعات الإنسانية، وهو بالتالي يفرض تحديات جسيمة عليها تتضاءل قدرتها معه على القبول أو الرفض.

4- القيم:

التعريف النظري: هي " مجموعة أحكام يصدرها الفرد على بيئته الإنسانية والاجتماعية والمادية، وهذه الأحكام في بعض جوانبها نتيجة تقييم الفرد أو تقديره، إلا أنها في جوهرها إنتاج اجتماعي استوعبه الفرد وتقبله، ليستخدمه كمحككات أو مستويات أو معايير للحكم على كثير من القضايا والمواقف والأفكار التي تظهر في حياته الاجتماعية ". (المشمري، 2003)

التعريف الإجرائي: هي المعايير والأحكام التي يستخدمها أفراد المجتمع في قبول أو رفض القضايا أو الأفكار أو المواقف المتعلقة بالمرأة في ظل محاولة تعميم ثقافة وقيم العملة، هذه الثقافة التي تمثل تحديات كبيرة بالنسبة للمرأة في عصرنا الراهن.

5- الثقافة:

التعريف النظري: كما عرفها إدوارد تايلور " هي ذلك الكل المعقد المركب الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأخلاق والتقاليد والعادات والتشريعات التي اكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع ". (الغزوي وخزاعلة وعمر والبنوي والظاهر، 1997)

التعريف الإجرائي: هي كل ما تعلمه الفرد واكتسبه من مجتمعه من معتقدات وقيم واتجاهات وأفكار وعادات وتقاليد، والتي تحدد موقفه من كثير من القضايا التي تطرحها العملة اليوم، كالتحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في الوقت الراهن.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

تناول العديد من الباحثين مخاطر وتحديات العملة على المرأة، فقد بينت الباحثة نادية إبراهيم أحمد (2013م) في مستهل دراستها المعنونة (التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في ظل العملة) أن المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت مسمى دعم الأسرة ومناصرتها وحمايتها وما ترمي إليه من ابتداع أنماط وأشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحطم الحواجز الاجتماعية والأخلاقية، وتعارض القيم الدينية، وتنشر الإباحية باسم الحرية، وتشجع على التحلل باسم التحرر، ولا تكتفي بالتشكيك في اعتبار الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، بل تصعد المطالبة للوالدين بالتغاضي عن أبنائهم ومنحهم الحرية والاستقلالية فيما يفعلون، واعتبار ذلك من الشؤون الشخصية التي لا يحق لأحد التدخل فيها، وذلك للوصول إلى أن مفهوم الأسرة الذي شرعه الدين هو مفهوم

عقيم ويمثل قيداً على الحرية الشخصية، لأنه لا يتقبل العلاقات الجنسية الحرة بين مختلف الأعمار، ويشترط أن تكون هذه العلاقات بين ذكر وأنثى فقط وضمن الإطار الشرعي للزواج، والتمسك بأدوار الأبوة والأمومة ضمن محيط الأسرة، وتحريم زواج الشواذ، حيث اعتبروا كل ذلك يدخل في طور التقاليد المتوارثة في المجتمعات المخالفة لهم في التوجهات.

كما عرضت الباحثة فتن سعيد أبو شوقة (2007) مجموعة من التحديات الاجتماعية والتربوية المعاصرة التي تواجه المرأة المسلمة داخل المنزل أو خارجه، والتي استغلها أعداء الإسلام ووظفوها لخدمة أهدافهم، فأدعوا أن الإسلام يقيد حرية المرأة، ويضعها في سجن مفتاحه في يد الرجل، وأنها مسلوبة الإرادة والحقوق، حيث تمثلت في جانبها الاجتماعي في (طاعة ولي الأمر، تعدد الزوجات، صلة الرحم)، أما التحديات التربوية خارج المنزل فتمثلت في (الحجاب والزي الشرعي، مقاهي الإنترنت)، أما التحديات التربوية داخل المنزل فتم تحديدها في (القنوات الفضائية، التربية التعسفية)، إضافة إلى ذلك تطرقت الباحثة أيضاً إلى كيفية مواجهة هذه التحديات.

كما رأت الباحثة نهي القاطرجي (2006) في بحثها (عوامة قضايا المرأة في وسائل الإعلام المرئية) أن من أهم القضايا التي طالها التغريب قضية المرأة التي زعموا أن الإسلام قد أهانها ولم يساو بينها وبين الرجل في الحقوق عندما جعل له القوامة، وسمح له بتعدد الزوجات، وأعطى المرأة نصف ميراث الرجل، وما إلى ذلك من الأمور التي يسيئون قراءتها ويعتبرون أنها تنتقص من حقوق المرأة، ولم يكتفي هذا التيار بتشويه صورة المرأة المسلمة عبر الادعاء بأن الإسلام ظلمها عندما حرّمها حقوقها، ولكنه أخذ بالتدخل عبر عملاءه في الداخل والخارج من أجل التغيير من واقع المرأة المسلمة بالتغريب أحياناً وبالتهريب أحياناً أخرى، فكانت مؤتمرات واتفاقيات الأمم المتحدة ووسائل تهريب واجهوا بها حكومات الدول الإسلامية من أجل تعديل قوانينها الداخلية حتى تتناسب مع قيمهم وأفكارهم، كما كانت وسائل الإعلام المختلفة أدوات ترغيبية نشروا من خلالها أفكارهم وقيمهم الخاصة بالمرأة التي يسعون إلى تدويلها.

وفي دراسة للباحث عمرو عبد الكريم سعداوي (2001) بعنوان (العوامة وقضايا المرأة) أوضح الباحث أن ثمة ثلاثة مسارات أساسية تمثل أهم آليات عوامة قضايا المرأة، المسار الأول: جماعي عبر المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة لمناقشة قضايا المرأة، وفي هذا الإطار تهدف عملية عوامة قضايا المرأة إلى فرض نمط

الحياة الغربي، من خلال طرح بديل قيمي وأخلاقي مخالف للقيم والثقافة السائدة (القيم والثقافة الإسلامية)، أو إعادة هيكلة المجتمع قيمياً وسلوكياً بهدف خلق واقع جديد هو في حقيقته النمط الغربي .

أما المسار الثاني: فهو المسار الثنائي ويتم عن طريق التمويل الخارجي لبعض جمعيات المجتمع المدني في العالم الثالث وبخاصة العاملين العربي والإسلامي، ممن تتبنى النمط الغربي منهجاً للحياة، حيث تقوم هذه المنظمات والجمعيات بمتابعة تنفيذ ما تسفر عنه المؤتمرات الدولية (المسار الأول) من مقررات، حتى أن شكل تنظيم تلك المؤتمرات الدولية أصبح يتكون من مؤتمرين أولهما للوفود الرسمية (الحكومية) والثاني للوفود غير الرسمية (غير الحكومية)، وتمثله منظمات المجتمع الأهلي - غير الحكومية .

والمسار الثالث: هو الخاص بصناعة الصور الذهنية عن المرأة (النسخة الماستر) الذي ينبغي أن تقلدها المرأة في مختلف بلدان العالم، وهي صناعة تتكاتف على تدعيمها ثلاثة قطاعات أساسية، وتعمل على إعادة صياغة المرأة والإنسان في ضوء معايير المنفعة الشخصية والحدوى الاقتصادية، بتحويل المرأة إلى أداة للترويج والإعلان وإرضاء الرغبات وهي قطاعات: السينما، وصناعة مستحضرات التجميل، وصناعة الموضة .

ومما سبق يتبين أن هذه الدراسات قدمت نماذج من صور تأثير العملة بأبعادها المختلفة على المرأة، وبخاصة ما يتعلق منها بقضايا المرأة في العالم الإسلامي، فقد أوضحت أن المرأة المسلمة تعد من أكثر الفئات المتضررة من أفكار العملة وتداعياتها، كونها ظاهرة اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية مثلت تحدياً فكرياً وثقافياً ولغويًا وسلوكياً منذ ظهورها أمام المرأة العربية والمسلمة، والتي ينبغي لها أن تدرك أبعاد وخطورة ما يخطط لها من قبل الآخر باسم الحرية وحقوق الإنسان، من أجل إذابتها فيه وإبعادها عن تعاليم دينها وقيمه ومبادئه، وجعلها تتمرد على أمومتها وواجباتها الزوجية والأسرية .

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسات في إثراء الجانب النظري للبحث، وتحديد النقاط الرئيسية القابلة للعرض والتحليل .

المحور الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً: التأطير النظري والمفاهيمي للعمولة:

1- مفهوم العمولة:

برزت العمولة كظاهرة لأول مرة في مجال الاقتصاد، إلا أنها بعد ذلك أصبحت مفهوماً يتجاوز هذا المجال ليشمل العالم برمته، ليظال مجالات السياسة والاجتماع والثقافة وكذلك التقنية والبيئة والصحة وغيرها، بل يتجاوز تأثيرها إلى المؤسسات والمنظمات الوطنية في داخل الدولة الواحدة. (فرج، 2018)

إن الإشكالية التي نواجهها عند تحديد مفهوم العمولة هي التعدد والتنوع الكبير الذي يكتنف هذا المفهوم، ذلك أن نقل معنى ودلالات مصطلح من علم إلى علم آخر، أو من حضارة إلى حضارة، أو من ثقافة إلى ثقافة، أو من لغة إلى لغة، يواجه التباساً وغموضاً يحتم إعادة صياغته من جديد، حتى يصبح متسقاً مع الفهم ومقصد المجال الذي أدخل فيه ". (العاني، 2009)

وفي إطار تحديد مفهوم العمولة تراوحت آراء ووجهات نظر الباحثين والمفكرين في تعريفهم لها بين الاختلاف الاصطلاحي والاختلاف الأيديولوجي وما بين إيجابيات العمولة وسلبياتها، إذ من غير المنطقي أن نذكر سلبيات العمولة، ونتجاهل إيجابياتها في كثير من المجالات كتلك المرتبطة بالاقتصاد والعمل والاستثمار نظراً لما تؤدي إليه من تنافس في إنجاز السلع والمنتجات والتشغيل واكتساب الخبرات ورفع مستوى التعليم، إلا أنه لا يمكن التسليم بإيجابيات العمولة بصورة مطلقة دون الدعوة إلى الحيطة والحذر من بعض السلبيات الخطيرة الناتجة عن هذه الظاهرة، ويندرج في هذه الخانة أهم وعاء تصب فيه هوية المجتمع وأخلاقه وقيمه، ألا وهو الأسرة (مشكوري، 2006)، إن صياغة تعريف دقيق للعمولة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها واختلاف أيديولوجيات الباحثين، ويمكننا أن نعرض هنا بعض التعريفات على سبيل المثال لا الحصر :

- " عمليات تعميم فرص حياة شاملة تشمل الثقافة والعلاقات الاجتماعية، وأنماط الاستهلاك، والقيم وأسلوب الحياة، وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وهي بذلك تكتسح المجالات كافة التي تشكل ثقافة المجتمعات بمفهومها الواسع ". (محمد، 2009).
- " جملة عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك العمليات والأفكار والأموال والأشياء وحتى الأشخاص، بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو يجعل العالم سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقاً للتواصل أكثر من أي يوم مضى ". (العاني، 2009).

- " نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والابداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والثقافات والحضارات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم ". (الخرجي والمشهداني، 2004).
- وهناك تعريفات للعولمة ركزت على الجانب السلبي، وما تجره العولمة من مخاطر وتحديات على مجتمعات العالم الثالث، وما تتركس من تبعية وهيمنة، وما تهدف إليه من إلغاء للكيانات القومية، وفرض نموذج العولمة السياسي والثقافي والاجتماعي على العالم أجمع، نسوق منها في هذا الجزء ما يلي: (العاني، 2009)
- مصطلح يعني في ظاهره ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو انتقال رؤوس الأموال، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، أما في حقيقة الأمر فإن معناه: تفكيك الأمم والدول والجيوش والمجتمع والأسرة، وتجريد الفرد من القيم والأخلاق والمبادئ الدينية المقدسة، ورفع الحواجز والحدود أمام المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية.
- عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية على النماذج الأخرى، ليس على الأضعفة الاقتصادية والسياسية فقط، ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة.
- هي نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتورية اللإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين، بذريعة التبادل الحر وحرية السوق.
- الدرجة العليا في علاقات الهيمنة والتبعية الإمبريالية، ووسيلة التتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه داخل حدودها وخارجها على السواء.
- وتنبع خطورة مفهوم العولمة وأهميته من أنه ليس مفهوماً مجرداً، بل إنه يتحول كل يوم إلى سياسات وإجراءات عملية ملموسة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، بل وأخطر من ذلك كله أن العولمة أضحت عملية تطرح في جوهرها هيكلًا للقيم تتفاعل كثير من الاتجاهات والأوضاع على فرضه وتبنيته، وقسر مختلف شعوب العالم على تبني تلك القيم وهيكلها وتصورها للإنسان والكون والحياة. (سعداوي، 2001).

2- أبعاد العولمة:

على الرغم من تعدد وجهات النظر التي تناولت مفهوم العولمة إلا أن جوهر ومضمون هذه الظاهرة يبقى واحد على الرغم من تعدد وجوهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكل الوجوه تكمل بعضها وتؤدي إلى نفس التأثير عند تجاوزها لحدود الدول الجغرافية، فهي تطل جميع نواحي الحياة، أو ما عبر عنه (بيتر

تيلور و كولن فليت) بأبعاد العمولة عند تعريفهم لها في الجزء الأول من مؤلفهم الموسوم ب (الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر 2002م)، يمكن أن نتناول بعضها فيما يلي بشيء من الإيجاز: (فرح، 2018).

- العمولة الاقتصادية:

هي المفهوم الذي يعني " حرية الاقتصاد وحرية الانتقال للأموال والسلع والخدمات، بين دول العالم دون قيد، ولعل أهم ما يميز العمولة الاقتصادية عن غيرها أنها تتحكم بالمال، فالمال هو عصب العمولة، فأينما تتحدث عن الاقتصاد فالمال هو الموجود في نهاية الأمر ". (محمد، 2009).

والقاعدة الاقتصادية للعمولة تقوم على إنتاج أكبر ما يمكن من السلع والخدمات بأقل ما يمكن من الأيدي العاملة، إضافة إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع الأسواق، وبسط سيادة الشركات الاحتكارية الضخمة المتعددة الجنسية على السوق العالمية " (الشريف، 2006)، أي أنها مفهوم يصف نظام الإنتاج المتكامل للشركات الكونية الذي يمكن هذه الشركات من استغلال العمل والمال عبر العالم.

- العمولة المالية:

هي " مفهوم يصف السوق العالمية المالية التي يتم فيها التعامل بالأدوات المالية في المدن المالية في كل العالم وعلى مدار الساعة " (طالب، 2007)، وهي وثيقة الصلة بالعمولة الاقتصادية باعتبار أن الأخيرة تعتمد أساساً على المال، حيث وسيلة التبادل هي الدولار الأمريكي كقوة اقتصادية نقدية محافظة على قيمتها النقدية، بالإضافة إلى دعم عمليات تبييض الأموال وتحويلها عبر الدول.

- العمولة السياسية:

تعد العمولة السياسية هي القاعدة والأساس لمختلف مستويات العمولة الأخرى، وهي تعني " إزالة الحدود السياسية والجغرافية بين الدول وتقليص دور الدولة المحلية، وتدويل الأزمات الإقليمية، وتحكيم المؤسسات العالمية بالمشكلات المحلية، وذلك لنبد الفكرة القومية لدى الشعوب والأمم " (الشريف، 2006)، " وهي التي وفي ضوء فهمنا لما قاله (بيتر تيلور و كولن فلنت) يمكن اختصارها بانتصار الليبرالية الجديدة ". (طالب، 2007)

- العمولة الثقافية:

هي " سيادة ثقافة واحدة على جميع ثقافات الشعوب الأخرى مما قد يؤدي إلى ذوبان هوية هذه الشعوب، أي بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات القيمية والسلوكية بحرية تامة على الصعيد العالمي، وذلك بسبب التقدم الهائل في وسائل وأساليب نقل المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات " (محمد، 2009)، ولذلك فهي تعتمد اعتماد كلي على التكنولوجيا، كما أنها تهدف إلى " استهلاك المنتجات الكونية عبر العالم، أي التأثير المهيمن كما في تعبير (الكوكولا) و (عالم ماكدونز) .

- العوامة التكنولوجية:

تعد التكنولوجيا الأداة الرئيسية والذراع التنفيذية للعوامة، يتم عن طريقها إرسال كل ما يسعى أقطاب العوامة إبعاله إلى العالم الآخر، وتلعب شبكة المعلومات الدولية والأقمار الصناعية كأهم وسائل التكنولوجيا الحديثة الدور الأكبر في هذا الأمر، وبذلك فهي تعني تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الضغط على الزمان والمكان، وتحقيق الانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.

- العوامة الاجتماعية:

هي " ظهور مجتمع عالمي واحد، وكل اجتماعي يتجاوز حدود المجتمعات القومية " (طالب، 2007)، تلغى فيه خصوصية المجتمعات من خلال تعميم نمط السلوك الحياتي الغربي، وتوحيد العادات والتقاليد والقيم والسلوكيات، وتصبح الحياة الاجتماعية مشابحة للنموذج الاجتماعي واحد هو النموذج الغربي، حتى " أن العديد من المشكلات الاجتماعية لم تعد محصورة داخل نطاقها الجغرافي الذي ظهرت فيه، فالإيدز والمخدرات والجريمة ومشكلات التلوث البيئي والإرهاب واللاجئين وغيرها، لم تعد مشكلات محلية خاصة بدولة أو بأخرى، وإنما أصبحت مشكلات عالمية تتعدى الحدود الإقليمية " (محمد، 2009)، وتتصدى لها المؤسسات العالمية التي يحق لها التدخل ساعة شاءت في أي بقعة من الأرض تظهر فيها هذه المشكلات لكونها تمثل خطراً وتهديداً لمصالح الدول الكبرى .

- العوامة البيئية:

وهي " التي تشير إلى الخوف من عدم قدرة كوكب الأرض على البقاء بوصفه كوكباً حياً، وهذه العوامة اقتربت من العوامة السياسية الخضراء.

وهذه الأبعاد التي تحمل مسميات مختلفة هي في حقيقة الأمر مفهوم واحد متعدد المعاني والدلالات يوصل في النهاية إلى وحدة العالم وتجاوزه لإطار الدول، أي أنها وإن كانت تختلف بوصفها اصطلاحاً كحالة فإنها في النهاية نسق مترابط من العمليات والظواهر ذات الفعل والتأثير في نطاق عالمي ". (طالب، 2007)

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول أن العوامة منظومة متكاملة، يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، والجانبان معاً يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانب بذاته وعلى هذا الأساس نقول أن العوامة الثقافية ظاهرة مدعومة دعماً محكماً وكاملاً بالنفوذ السياسي والاقتصادي.

إنّ ظاهرة العوامة صارت تدخلاً تمارسه الأطراف الأقوى في الساحة الدولية على المجتمعات الأضعف، وتفرض عليها نظاماً عالمياً جديداً للثقافة وللتبادل الثقافي، وهو نظام قادر على النفاذ لمنظومات القيم والمبادئ

والتراث الثقافي في هذه المجتمعات، ولأنه يملك قدرة النفاذ الصادم، فإنه قد يثير اهتزازات صاعقة في الشكل والمضمون، وهو ما قد يضعف فرص التفاعل. (محمد، 2019)

ولعله من المفيد أن نؤكد أن العولمة الثقافية تعد أهم وأخطر هذه الأنواع على الإطلاق، وأكثرها إثارة للجدل والخلاف، فالثقافة من وجهة نظر دعاة العولمة هي السبب الرئيسي للانقسام بين الشعوب، وأن الحل هو في اندماج الثقافات في ثقافة واحدة، تكون لها سمة العالمية، ثم إن قبول العولمة أو رفضها يتوقف على مدى إزالة التوترات بين القيم الثقافية المحلية، والقيم الثقافية التي تنادي بها العولمة". (العاني، 2009)

- ثالثاً: المرأة العربية وتحديات العولمة:

اكتسبت المرأة على مر التاريخ مكانتها وأهميتها من الأدوار والوظائف التي تقوم بها للأسرة والمجتمع، هذه الوظائف والأدوار لطالما دعمت مركز المرأة وأكسبتها التأثير في كافة مجريات الحياة الاجتماعية، هذا التأثير جعلها هدفاً مباشراً لدعاة العولمة منذ ظهورها بشكل فاعل خلال عقد التسعينات، والتي رأى فيها الكثيرون تجسيداً لحالة حضارية يكون فيها العالم أكثر توأماً وأكثر انفتاحاً وتداخلاً، وأكثر توحداً وتكاملاً وتجانساً في مختلف ميادين الحياة، من خلال التبادل المكثف للتكنولوجيا والمعلوماتية الذي تتجاوز فيه قدرة الإنسان على الفعل والتأثير" (فرح، 2018)، إلا أن المقلق في الموضوع كون التبادل الثقافي المزعوم الذي يحدث على مستوى العالم تسيطر عليه جهة واحدة لأنه " يأتي من المراكز الرأسمالية بكل قوتها وعنفوانها وسيطرتها وقدراتها الإعلامية والتكنولوجية، ويصب في دول الأطراف كمجتمعات العالم الثالث، التي تصبح في الواقع مجرد مستقبلة لهذه الرسائل الإعلامية والثقافية، بكل ما فيها من قيم وثقافة مستوردة، وهي في جميع الحالات تهدد الخصوصية الثقافية للمجتمعات وتحمل أخطار الغزو الثقافي بكل مضامينه". (البلتاجي، 2010)

وإذا ما أردنا الاقتراب من مفهوم العولمة " فلا بد من الأخذ في الاعتبار أنها تمر بثلاث عمليات تكشف عن جوهرها، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لجميع الناس، والثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة تتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات". (القحطاني، 2009)

لقد شهد النصف الأخير من القرن المنصرم تطوراً سريعاً في ميدان تكنولوجيا الاتصال، وتدفقت صادرات تكنولوجيا الاتصال الغربية عامةً والأمريكية خاصةً إلى دول العالم الثالث، ولم تقتصر هذه الصادرات على الأجهزة والمعدات التكنولوجية فحسب، بل شملت المضامين الأفكار والخبرات، إيداناً بظهور نموذج الهيمنة الثقافية الاتصالية، وشهدت هذه الفترة التوسع الاقتصادي الكبير للشركات متعددة الجنسية، وكانت أمريكا المحضن الخصب لربط التوسع الاقتصادي للرأسمالية الأمريكية والتصدير واسع النطاق للمنتجات الثقافية وتكنولوجيا

الاتصال الأمريكية ، وبهذا أثرت العمولة على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية واللغوية حتى الدينية منها للعالم كله . (رفيق، 2007)

إذن لا بد لنا من التسليم بأن العمولة منظومة متكاملة يرتبط فيها الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي، والجانبان معاً يتكاملان مع الجانب الاجتماعي والثقافي، ولا يكاد يستقل جانب بذاته عن الآخر، وعلى هذا الأساس فالعمولة الثقافية ظاهرة مدعومة دعماً محكماً وكاملاً بالنفوذ السياسي والاقتصادي.

إن العمولة تعتمد على التدخل المبرر الذي تمارسه الأطراف الأقوى في الساحة الدولية على المجتمعات التي تمثل الجانب الأضعف إعلامياً وسياسياً واقتصادياً، لتفرض عليها نظاماً عالمياً جديداً للثقافة، وهو نظام قادر على النفاذ لمنظومات القيم لهذه المجتمعات، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية التي تتمثل في انتشار بعض الأفكار والمظاهر غير المقبولة والمستوحاة من نظام اجتماعي وثقافي بعيد كل البعد عما تؤمن به هذه المجتمعات وتمارسه ، واللافت في الموضوع أن هذه الأفكار والمظاهر تلقى قبولاً بين أفراد المجتمع لأنها تحمل في ظاهرها معانٍ تختلف عما في باطنها (محمد، 2019) ، وتنتشر في المجتمع بسبب عامل التقليد والمحاكاة وعدم التفكير في مضامينها المخفية وأبعادها المستقبلية، وبالفعل بدأت آثار الانبهار بالحضارة الغربية تظهر في مجتمعاتنا العربية ، وخاصة من جانب المرأة من خلال طغيان الجانب المادي لدى بعض النساء على الجوانب الأخلاقية والقيمية .

التحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في ظل العمولة:

- طمس هوية المرأة العربية مقابل طرح النموذج المعاصر للمرأة الغربية:

تمثل الهوية مجموعة الخصائص والمميزات الثقافية والأخلاقية والأيدولوجية والرمزية التي ينفرد بها شعب من الشعوب، وهي علامة فارقة بين أمة وأخرى، وشخصٍ وآخر، لا يمكن التفریط في مكوناتها، أو المساومة على عناصرها، لأن أي مساس بها يؤدي إلى فك منظومتها وتبعثر خصائصها، ومن وظائف الهوية أنها تحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي للأمة، وتجعل أفرادها ينضون تحت مظلة واحدة ، والهوية مفهوم اجتماعي نفسي يشير إلى كيفية إدراك شعب ما لذاته وكيفية تمايزه عن الآخرين، وهي تستند إلى مسلمة ثقافية عامة مرتبطة تاريخياً بقيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية لمجتمع ما . (البلتاجي،2010).

إن من أهم التحديات التي تتعرض لها المرأة في ظل العمولة محاولة طمس الهوية العربية مقابل طرح النموذج المعاصر للمرأة في المجتمعات الغربية، وتسويقه كنموذج للمرأة المتحضرة والحائزة على حقوقها، " فطمس أو تزوير الهوية من أولويات ما تستهدفه العمولة، لأن الاختراق الثقافي الذي تمارسه لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام؛ بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية، ليس الآن فحسب بل وعلى مدى الأجيال القادمة، وذلك لأن ثقافتنا العربية تعاني منذ ما يقرب من قرنين وضعاً متوتراً نتيجة احتكاكها

بالثقافة العربية بتقنياتها وعلومها وقيمتها، التي هي نتيجة تطور خاص قوامه الحدائة التي شهدتها الثقافة الغربية وبقيت الثقافة العربية بمعزل عنه تجتر واقعها القديم " . (البلتاجي،2010).

إن نسبة كبيرة من النساء العربيات اليوم فتن بالواقع المتقهقر للمرأة الغربية، وأصبح جل ما يبحن عنه القشور الزائفة للحضارة والتمدن الغربي الذي جعل من المرأة مجرد مستودع لتفريغ الأهواء والشهوات، فخطفت أبصارهن ما تظهر به المرأة الغربية من عري وانفتاح وحرية في التعامل مع جسدها ورغباتها كمتعة وسلعة ليس إلا، وأخذن يلهن وراء سراب الموضة والفن الهابط والإعلام المتردي على السوشيال ميديا والتيك توك الذي يستغل المرأة ويوظفها أسوء توظيف، ثم ما يلبث أن يلفظها متى ما انتهت منها الحاجة لتقضي بقية عمرها في الشوارع أو في دور الرعاية الاجتماعية أو داخل مصحات الأمراض النفسية والعقلية، دون النظر إلى الوجه الآخر للمرأة الغربية العاملة والمبتكرة والمبدعة في مجالات العمل المختلفة، ويتخذ هذا التقليد عدة أشكال منها تقليد النساء الغربيات في طريقة اللباس وغط الحياة والسلوكيات والأفعال والعادات التي تتنافى مظاهرها مع بيئتنا وثقافتنا العربية وتعاليم ديننا . (كشكوشة، ب.ت).

لقد بات من الواضح أن العمولة تمثل تهديد حقيقي للهوية العربية بالفناء أو التذويب، وبالتالي إعادة تشكيل هذه الهوية على منوال احتياجات النظام العالمي الجديد، وهذا يعني أن الغرب لا يسعى أبداً إلى تحقيق التجانس الثقافي أو الوحدة الثقافية بين الشعوب، وإنما يسعى إلى تذويب الهوية وتسطيح الوعي، مما يؤدي إلى الانفصال بين عوامل الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، فتهجر الشعوب ماضيها، وتعيش حاضرها فقط، ولا تنظر إلى مستقبلها، لأن المستقبل أصبح مرهوناً بيد الذين يتحكمون في العالم عن بعد ومن وراء الحدود، ويجركون من فوق خيوط الذين يؤدون الأدوار على مسرح العمولة . (البلتاجي،2010).

- هيكلية منظومة القيم الاجتماعية والثقافية:

يعد موضوع القيم من أكثر الموضوعات حساسيةً في المجتمعات العربية، كما أنه من أكثرها تفاقماً وخطراً، فقد استطاعت قوى العمولة أن تخترق منظومة القيم في مجتمعاتنا، وتنقل إلينا أنماطاً حياتية جديدة وقيماً وتقاليد غريبة عن بيئتنا (فرج، 2018)، ونحن بدورنا نتقبل ونرحب بالقيم الجديدة نحت مبررات مختلفة، وشيئاً فشيئاً تنعكس هذه القيم الدخيلة في سلوكياتنا وعاداتنا وتربيتنا لأبنائنا، وتذهب بنا إلى شكل من أشكال التصادم بين ما تمليه علينا ثقافتنا وعقيدتنا وبين ما يصدر إلينا من قيم تطلق العنان لرغباتنا المكبوتة، وحرماننا المقيدة بفعل القانون والشريعة والمجتمع.

ولهذا اتجه دعاة العمولة إلى طريق آخر " لنشر القيم الاجتماعية والثقافية الغربية التي تتبناها العمولة وتدعو لها، رغم عدم الاقتناع الواسع بما كقيم، من خلال فرضها عبر الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، والضغط على الدول

التي لا تستجيب بضرورة الإذعان تحت مبرر احترام حقوق الإنسان ، ومن أمثلتها : مؤتمر كوبنهاجن سنة 1980م، مؤتمر نيروبي سنة 1985م، ومؤتمر القاهرة سنة 1994م، ومؤتمر بكين سنة 1995م، إضافة إلى بعض المؤتمرات الدولية الخاصة بقضايا مختلفة لها صلة بالمرأة مثل مؤتمر الطفل في نيويورك سنة 1990م، ومؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو سنة 1992م، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا سنة 1993م، ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة سنة 1994م، ومؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن سنة 1995م، ومؤتمر اسطنبول للمستوطنات البشرية سنة 1996م، ومؤتمر الإنسان والثقافة في استكهولم سنة 1998م، ثم مؤتمر نيويورك سنة 2000م، ويتركز الحديث في هذه المؤتمرات حول حقوق الأسرة والمرأة والطفل، وبالأخص المرأة حيث تنطلق هذه المؤتمرات جميعها من أهداف محددة، وتحكمها فلسفة واحدة، وتلتزم استراتيجية طويلة المدى في تطوير وسائلها، وتستغل بمظلة الأمم المتحدة وحراسة القوى المهيمنة في العالم، بكل ما تمتلك من قدرات مالية، وخبرات إعلامية، وسلطان سياسي قاهر قادر على أن يفرض ما يريد من مبادئ وقيم تعمل على نسخ ثقافات الشعوب الأخرى وحضاراتها وتهميشها باسم " العالمية " دون أن تمثل تلك الرؤية المفروضة شيئاً من القاسم الإنساني المشترك. (سعداوي، 2001).

وأكثر الاتفاقيات تهديداً وخرقاً لمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية والدينية ما تعرف بـ (اتفاقية سيداو) التي صدرت عام 1979م ، والتي تعد من أخطر الاتفاقيات على الإطلاق، فهي تهدف في ظاهرها إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وتنص بنود هذه الاتفاقية على ديباجة تشجب فيها الدول الأعضاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتوافق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك فهي تتعهد بتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها، واتخاذ التدابير التشريعية المناسبة وغيرها من الإجراءات الضرورية لحظر كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام ". (حماد، 2003).

وخطر الاتفاقية ليس في نبد التمييز ضد المرأة أو حماية حقوقها، فهذا الهدف العلني للاتفاقية ولا يختلف عليه إثنان، ولكن الخطر الحقيقي يكمن في الأهداف غير المعلنة، والتي تنطوي عليها بنود الاتفاقية تحت مسمى حقوق المرأة وحمايتها من التمييز، والتي بالتوقيع عليها تصبح بمثابة قانون دولي ملزم ، هذه الأهداف التي تدعو إلى مخالفة صريحة لتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يخص المساواة المطلقة بين الرجال والنساء في شؤون الحياة العامة أو الخاصة، أي في كل ما يتعلق بممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى الحرية الشخصية في الحياة الخاصة وتحديد ما يتعلق بمنظومة الأسرة ، ودون أن يكون هناك مراعاة للفترة البشرية التي خلق عليها كل من الذكر والأنثى، والتي أوضحتها الشريعة الإسلامية، وسنت القوانين بناءً عليها، كما تتضمن الاتفاقية منح بعض الحقوق المنافية للقيم والأخلاق كحق المرأة في ممارسة الجنس والإنجاب خارج إطار الزواج ،

وحرية الإجهاض، وممارسة الشذوذ الجنسي، وهذا يعني إبطال الشرائع الدينية وإحلال التشريعات الوضعية محلها دون مراعاة للقيم الدينية والاجتماعية لهذه المجتمعات .

كما أن الاتفاقية تتعمد إغفال القيم الأسرية كالأسرة والأمومة والزواج، " وتعتبر أن الأسرة والأمومة والزواج من أسباب قهر المرأة وتقييد حريتها، وتدعو للمطالبة بضرورة تقاسم الأعباء المنزلية ورعاية الأطفال مناصفةً بين الرجال والنساء، كما أن دور الزوجة والأم دور غير مدفوع الأجر، مما عدته الاتفاقية نوع من أنواع الاحتقار للمرأة في قيامها بهذا الدور " . (حماد، 2003).

كما أن الأسرة وفقاً لهذه الاتفاقية لا ينبغي دائماً أن تتكون من ذكر وأنثى، فهناك أشكال من الأسرة لا يشترط فيها وجود ذكر وأنثى، مما يقود إلى الاتجاه نحو أساليب مشوهة تقودها المثلية والشذوذ في تكوين الأسرة، ويجوز أن يكون رئيس الأسرة ذكراً أو أنثى لا فرق، وكل هذا من منظور الثقافة الغربية العلمانية يدخل في إطار احترام حقوق الإنسان.

- تحجيم دور المرأة في الأسرة والمبالغة في تعظيم دورها خارج المنزل على حساب دورها الأسري:

روجت العويلة للمرأة أن الأدوار الأسرية التي تقوم بها هي المعرقل الرئيسي الذي يحد من قدرتها على اطلاق مواهبها والاستفادة من إمكانياتها في العمل والانطلاق والحرية ، وبالتالي التخلي عن هذه الأدوار والتجرد منها هو السبيل لتحقيق حرية المرأة وتخلصها من الاستعباد الذي تفرضه عليها الحياة الأسرية، ومن الشواهد على ذلك انتشار مشاريع دراسات المرأة والاتفاقيات الدولية المنادية بحقوقها ، من خلال إدخال مفهوم الجندر (النوع) إلى مختلف الثقافات، مما تسبب في خلق عدو عالمي للمرأة وهو الرجل، وكان هذا بوابة الدخول إلى المطالبة بإلغاء الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة كما جاء في البندين الرابع والسادس عشر من اتفاقية سيداو ، وكذلك إلغاء الفروق في الأدوار الاجتماعية، والتدخل في تركيب الأسرة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات فيها، ومن المعلوم أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في تركيب المجتمعات، وفي تمثيل ثقافتها المحلية عبر الأدوار الأسرية وأنماط السلوك المقبولة في الأسرة، وأن التدخل في تركيبها وإدارتها وأدوارها وتنظيمها هو تدخل في الهوية والخصوصية الثقافية لأي مجتمع يسمح بذلك.

دعت العويلة إلى نشر مفهوم الفردانية، ويعني إيمان الفرد بذاته، بأن لها قيمتها المطلقة، وإمكانية تأكيد هذه الصفة بالدعوة للاستقلال عن الآخرين، سواءً في السلوك أو التفكير أو اختيار نمط العيش، بحيث صارت دعوة أن الفرد هو الأساس ومصلحته ورغباته هي المعيار، وليست الأسرة أو الأمة أو الدين أو العرف أو الخلق، ومن ثم فإن أية قيود تفرضها هذه الدوائر على الفرد يكون من حقه التخلص منها. (بني يونس، 2012).

وهذا ما تم تسويقه للمرأة من خلال العمولة لجعلها تنبذ دورها الأسري والاجتماعي والسعي وراء الدعايات المزيفة التي تقودها إلى الانبهار والتأثر بما تطرحه النماذج الغربية في تعاملاتها مع المرأة، والتي تبدو في ظاهرها منح المرأة الحرية والمساواة ومواكبتها لمظاهر التحضر والمدنية، بينما في حقيقة الأمر تمثل امتهان لكرامة المرأة ودفعها للتخلي عن أدوارها الطبيعية والاجتماعية التي خلقت من أجلها.

لقد أدرك العالم الغربي أن أحد أسباب قوة مجتمعات العالم الثالث، وخاصةً المجتمعات العربية والمسلمة وجود بناء أسري قوي، لا يزال قادراً على توصيل المنظومات القيمية والخصوصيات القومية إلى أبناء المجتمع، أي أنهم قادرين على الاحتفاظ بذاكرتهم التاريخية ووعيهم وهويتهم وثقافتهم على مر الزمن، والتصدي لعملية العمولة التي يقودها الغرب، والاحتفاظ بأدوار ومكانة المرأة في الأسرة والمجتمع، لهذا سعوا إلى اختراق الأسرة من خلال المرأة، وتفتيت وحدتها، والقضاء على القيم التي تحكمها، فإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، فإن الأم هي اللبنة الأساسية في الأسرة . (سعداوي، 2001).

- تسويق الانحراف الاجتماعي:

من أهم التحديات التي تطرحها العمولة تحويل المرأة إلى سلعة رخيصة يتم استغلالها في الدعايات وعروض الموضة والأفلام الإباحية والدعارة وترويج الممنوعات، والتي لا شك أن صورها انتقلت إلى المجتمعات العربية وأصبحت أمراً عادياً لا يسترعي الانتباه ولا يثير الانتقاد، بسبب ما فرضته العمولة من مظاهر ثقافية دخيلة على المجتمعات العربية، وتحويل نظر الشرائح المختلفة للمجتمع من الرجال والنساء، والفئات العمرية من الشباب والمراهقين من قضايا ومشكلات مجتمعاتهم الجوهرية إلى قضايا فارغة جوفاء كقضايا الموضة والفن وتبع قصص الحب والمغامرات العاطفية على الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتناقض مع العقائد والقيم والضوابط الأخلاقية في مجتمعاتهم، والبحث عن اللذة والمتعة من خلال ممارسة الرذيلة وسلوكيات الانحراف والشذوذ، والتحرر من القيود الاجتماعية والدينية كطريق لنيل الحرية والتمتع بحقوق الإنسان التي يزعم دعاة العمولة أنه محروم منها في المجتمعات العربية والمسلمة .

لقد سعت العمولة إلى توجيه اهتمام المرأة إلى الكثير من المفاهيم الجاذبة لتأييد المرأة ومباركتها مثل الحرية والاستقلالية، وحقوق المرأة إلى المدى الذي تتحرر فيه المرأة من كل قيود الدين والأخلاق والأعراف المجتمعية، وإلى ضرورة الانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى المغايرة لنا كمجتمعات عربية ومسلمة في الدين والعادات والتقاليد والأفكار السائدة والقيم، وتقديم نموذج للتطور الحضاري والثقافي بالمفهوم الغربي، فماذا نتج عن ذلك؟ نتج عنه ثقافة ممسوخة ومستوردة بعيدة كل البعد عن واقعنا ومنسلخة عن قيمنا وعقيدتنا لا تجسد إلا قيم وعقيدة أصحابها. (الجديدي، 2001).

- تدويل قضايا المرأة:

والمقصود بعملية التدويل هو جعل قضية من القضايا محور اهتمام وتدخل ونشاط لدول غربية عديدة، فالعوالمة استطاعت أن تجعل من بعض قضايا المرأة ساحة للتداول والتدخل العالمي دون مراعاة لإرادة المجتمعات في تحديد ما يناسبها من تشريعات وقوانين تتوافق مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، وخاصة تلك القضايا التي تحدد عناصر الثقافة مواقف الشعوب منها، وقد يفصل فيها الدين تحديداً ويبين أحكامها.

إذا كانت الأبعاد الاجتماعية هي ساحة الصراع بين محاولات الحضارة الغربية فرض نموذجها ونمطها في الحياة على شعوب العالم الثالث بما فيها شعوب العالمين العربي والإسلامي، فإن المرأة هي قلب المعركة والقضية المركزية في تلك المعركة، وإذا كانت الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، فإن المرأة هي اللبنة الأساسية في الأسرة، ولعل ذلك مبعث تركيز قادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد على تدويل قضايا المرأة، من خلال ما يعرف بالمؤتمرات الدولية لمنصرة حقوق المرأة، حيث تسعى قوى الهيمنة إلى توظيف تلك المؤتمرات كإحدى وسائل الدعاية والتأثير في تدويل نموذجها الحضاري، وإلى صياغة عقد اجتماعي عالمي جديد من خلال خلق وتشكيل أنماط اجتماعية تحاكي النمط الغربي بقيمه وسلوكه ونظرته للإنسان والكون والحياة، بل تهدف إلى أبعد من ذلك وهو إعادة تشكيل مجتمعات العالم العربي والإسلامي اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً بما يتفق ومقتضيات ذلك النموذج الغربي، حيث تحتتم تلك الاتفاقيات المسماة دولية بتوصيات لا تلبث أن يتم الضغط على الدول الضعيفة لتتحول إلى مواد قانونية ملزمة . (سعداوي، 2001).

ومن دلائل هذا التدويل ما طرحته (اتفاقية سيداو) التي سبقت الإشارة إليها، والتي صدرت عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1979م، وأصبحت سارية المفعول منذ 3 سبتمبر علم 1981م، ووصل عدد الدول الموقعة عليها 139 دولة، أي أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة " (حماد، 2003)، والتي بموجبها يتم التدخل في كل ما يخص المرأة في مجتمعات الدول الأعضاء.

إن دعاة العوالمة ومن خلال هذه الاتفاقيات يفرضون ما يريدونه من أفكار وتوجهات على الشعوب التي لا تملك أدوات الرفض أو الممانعة، وسن قوانين تحكم الحياة الاجتماعية مثل الاستغناء عن نظام الأسرة بشكله الحالي، وإضفاء الشرعية على زواج المثليين والشاذين والمنحرفين أخلاقياً، هذا إلى جانب استخدام مصطلحات جديدة في الإشارة إلى الطفل الذي يولد خارج إطار مؤسسة الزواج، فهو لم يعد طفلاً غير شرعي كما في الماضي، بل أصبح مولوداً خارج إطار الزواج، ثم يتطور به الأمر بعد ذلك ليصبح طفلاً شرعياً. (سعداوي، 2001).

- الثقافة الاستهلاكية:

من المظاهر التي طرحتها العملة بقوة أمام المرأة المنتجات الاستهلاكية، حيث تعد المرأة المستهلك الأول لكل ما تنتجه قوى العملة من سلع ومنتجات مختلفة معظمها تتركز أساساً على احتياجات المرأة ومتطلباتها، فأصبحت المرأة سوقاً مفتوحة لاستهلاك المنتجات، وتشير الثقافة الاستهلاكية إلى ذلك النوع من الاقتصاد الذي تنتقل فيه قيمة السلعة من مجرد الإشباع المادي للرغبات والاحتياجات لتأخذ القيمة الرمزية للسلعة محل الصدارة والأولوية عند الاختيار الشرائي، فمن أهم الخصائص التي تتضمنها الثقافة الاستهلاكية الأهمية الخاصة لدور السلع الاستهلاكية في تحديد مكانة الفرد ووضعه الاجتماعي ومفهوم الرفاهية والسعادة ونوعية الحياة، ولا تتوقف خطوة الثقافة الاستهلاكية عند شراء السلع والمنتجات الكمالية، وإنما تزداد خطورتها عندما ندرك أن السلع الاستهلاكية تحمل مضامين ثقافية تسعى إلى تبديل العادات والتقاليد الحسنة إلى عادات وتقاليد جديدة لا تتسجم مع قيم وثقافة مجتمعاتنا العربية، هذا وتمثل الدعايات في مواقع التواصل الاجتماعي، والإعلانات الدعائية التي تتخلل الأفلام السينمائية والبرامج الترفيهية والرياضية والأغاني في وسائل الإعلام المختلفة أهم وسائل تسويق وترويج السلع الاستهلاكية إضافة إلى انتشار مراكز التسوق الكبرى، وجميعها في الأساس من أهم أدوات العملة الثقافية، حيث تمارس هذه الأدوات تأثيراً معنوياً على الأفراد وخاصة المرأة باعتبارها أكثر انسياقاً وراء المغريات والدعايات بحكم طبيعتها العاطفية وحساسيتها لمغريات الاستهلاك، فالأسلوب الذي تقدم به السلع والمنتجات أو تعرض به يجعل لممارسة التسوق تعاملاً معنوياً، ويجعل الاستمتاع بعملية الشراء هدفاً أساسياً، وهو ما يطلق عليه الباحثون (الاستهلاك البصري)، وغالباً ما تربط الدعايات التجارية السلع بشخصيات مشهورة كالفنانين أو المغنين أو الرياضيين أو عارضي الأزياء أو بأسماء أخرى من الشخصيات تجعلها مرغوبة من الفئات المستهلكة، كما أنها تغرس فيهم تدريجياً طموحات استهلاكية كبيرة، مما يجعلهم في سعي دائم خلف كل ما يظهر في الميدان الاقتصادي من سلع جديدة " . (السيد، 2014).

كما أنه من الملاحظ أن معظم البرامج التلفزيونية والفضائية وما تنشره مواقع التواصل الاجتماعي تعزز وتضخم ثقافة الاستهلاك، وتثير النزعات المادية للنفس المتلقية لها، لكون الدول التي تسيطر على الإعلام هي ذاتها الدول المنتجة لتلك الصناعات والسلع، والتي تحرص على جعل دول العالم الثالث ساحة لتصرف منتجاتها، ولكي يتحقق لها ذلك لابد وأن تزرع أولاً القيم المساندة لذلك الانتاج، وبالتالي فإن ما تروجه من برامج إنما هو تعبير عن قيمها وأفكارها، وحتى ما تروجه من قيم اجتماعية تصف علاقات الأفراد، هي في غالبيتها قيم تعكس الاتجاه الفردي ونزعة التمركز حول الذات، وقيم التحرر والإباحية التي تؤمن بها الفلسفة الحديثة . (بني يونس، 2012).

وبما أن المرأة هي المقرر الرئيسي للاستهلاك العائلي، ارتبطت معظم السلع بجسد المرأة، حتى وإن كانت لا تمت إليها بصلة، فالسيارات والهواتف والأجهزة الحديثة والمعدات المختلفة المنزلية وغير المنزلية يروج لها باستخدام المرأة، وغدت السلعة التي تروج لها المرأة أو التي تستهلكها هي مصدر الحب والنجاح والتطور، فبشراء السلعة تشتري المرأة الاحترام الاجتماعي والصحة والجمال، وتتمكن بفضلها من تصحيح الأخطاء والنواقص في شخصها، كما أن بشراء الرجل السلعة يصبح أكثر جاذبية وإثارة للنساء من حوله، والواقع أن هذه النظرة إلى المرأة المقتبسة من الثقافة الغربية تدل دلالة دامغة على أن كل ما أقدم عليه الغرب هو قصر حقوق المرأة وحريتها على جسدها لما يخدم التجارة الرأسمالية . (القاطرجي، 2006).

- اغتراب المرأة العربية عن واقعها:

إن أهم التحديات التي تواجه المرأة العربية اليوم هو الشعور بالاغتراب، فأقصى ما أفرزته العوالمة هو شعور المرأة بالاغتراب عن واقعها الاجتماعي والثقافي، خاصةً الاغتراب الديني والأخلاقي ونفورها من وضعها القائم الذي أصبح يمثل في نظرها التخلف والانحطاط والشعور بالدونية، هذا وقد أجمع كثير من الباحثين على أن مظاهر الاغتراب الثقافي للفرد عن مجتمعه تنحصر في: (ملكاوي وآخرون، 2006).

- **فقدان السيطرة والعجز:** ويتمثل في شعور الفرد بأنه لا يستطيع التأثير على المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها، ولا السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته وبالتالي لا يستطيع أن يقرر مصيره.

- **اللامعنى:** ويرتبط بإدراك الفرد وفهمه، أو استيعابه لما يدور حوله من أحداث عامه أو خاصة، وضعف قدرته للتنبؤ بعوائد السلوك وعواقبه.

- **اللامعيارية:** وتتمثل في انهيار المعايير والقواعد الاجتماعية المنظمة والموجهة لسلوك الفرد، والتمرد عليها.

- **العزلة الاجتماعية:** وتمثل حالة الانفصال وغربة الفرد عن أهداف وقيم مجتمعه السائدة، وشعوره بالوحدة والفراغ النفسي والافتقار إلى الأمن والعلاقات الاجتماعية الحميمة، والبعد عن الآخرين حتى وإن وجد بينهم.

- **اللا هدف:** ويقصد به شعور المرء بأن حياته تمضي دون وجود هدف أو غاية واضحة، ومن ثم يفقد الهدف من وجوده ومن عمله ونشاطه وفق معنى الاستمرار بالحياة.

- **التشويؤ:** ويقصد به أن يفقد الإنسان ذاته ووجوده الشرعي الأصيل، وفقدان الفرد لإحساسه بهويته وشعوره بأنه مقتلع حيث لا جذور تربطه بالواقع.

والتغريب تيار فكري كبير ذو أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وفنية ودينية، يرمي إلى صبغ حياة الأمم عامة، والمسلمين خاصة بالأسلوب الغربي، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة، وخصائصهم المتفردة، وجعلهم رهائن التبعية الكاملة للحضارة الغربية، وهو يهدف أيضاً إلى تغيير المفاهيم والقيم والتوجهات في العالم العربي والإسلامي،

والفصل بين ماضي الأمة الإسلامية وحاضرها، والعمل على تحطيم هذه القيم، بالتشكيك فيها وإثارة الشبهات حول الدين واللغة والتاريخ والفكر والمعتقدات، ولعل من أهم القضايا التي طالها التغريب قضية المرأة التي زعموا أن الإسلام قد أهانها، ولم يساو بينها وبين الرجل في الحقوق، عندما جعل له القوامة، وسمح له بتعدد الزوجات، وأعطى المرأة نصف الميراث، وما إلى ذلك من الأمور التي يسيئون قراءتها ويعتبرون أنها تنتقص من حقوق المرأة. (القاطرجي، 2006).

ونتيجة لهذا الاغتراب تحولت بعض القيم الأسرية والدينية والمجتمعية في نظر بعض النساء إلى عامل من عوامل التخلف تشد المرأة إلى الوراء، وتعيق مسيرة تقدمها، ويتمثل التأثير الاجتماعي في وجود فجوة تزايد باستمرار بين المجتمعات التي تمتلك المعلومات وتتداولها وتستفيد منها، وتلك التي لا تملكها ويصعب عليها تداولها والاستفادة منها، وتزايد الشعور بالاغتراب نتيجة سرعة التغير والتحول، وتعميق الثنائيات الثقافية والتفكك الاجتماعي، وما نتج عن ذلك من ضعف في القيم والمعايير التي تحكم السلوك، وانتشار الانحراف والفساد الأخلاقي .

ولعل سعي المرأة وراء الموضة والقشور الخارجية يمثل قمة مظاهر الاغتراب، لأنها أداة العملة في رفض التراث والأصالة، والاتجاه الدائم نحو مظاهر التغيير والحداثة التي يراد لها الصمود والاستمرار، فالموضة ماهي إلا منتج ثقافي يحاول دعاة العملة تسويقه، وهو من أخطر ما يهدد الثقافة الوطنية التي ينظر إليها من قبلهم على أنها السبب الرئيسي للانقسام بين الشعوب، والموضة لا تقتصر على الجانب المادي فقط، فهناك موضة في كل حقل من حقول الثقافة، في الفكر والفن والآداب، كما أن هناك موضة في كل حقل من حقول الانتاج المادي كالمأكل والملبس والسكن ووسيلة الركوب، لقد تحولت الموضة إلى عامل مهم من عوامل توسيع السوق وتنمية الأذواق، وصرف الانتباه عن القضايا الإنسانية والوطنية بل والمحلية أيضاً، ويجري حالياً خلق ما يسمى بالبيئة الثقافية للعملة، فالسرعة في تقبل العملة يتوقف إلى حد كبير على إزالة التوترات بين القيم المحلية والقيم الوافدة التي تنادي بها العملة . (الشكري، 2006).

هذا إضافة إلى الدعوات التي تبناها العملة والتي تروج للدين على أنه عامل من عوامل التخلف الاجتماعي، ومحرض على العنف والعنصرية، وأنه العائق الذي يقف أمام الشعوب للوصول إلى حالة التطور والحداثة، وتدعو إلى التخلص من قيود الدين وتظهره بأنه حيلة للضعفاء والمتواكلين، وإحلال القيم المادية محل القيم الروحية، كما أنها تستهدف عنصر أصيل من عناصر الثقافة ألا وهو اللغة العربية، التي تعد من العناصر الحضارية التي تشكل ثقافة وهوية الشعوب العربية والمسلمة (البتاحي، 2010)، فثقافة العملة تعتمد بالأساس على اللغة الإنجليزية، الأمر الذي يعمل تدريجياً على استهداف اللغة العربية وإضعافها، ويقود نحو الاغتراب اللغوي، وهو أسوأ مظاهر الاغتراب الذي لا نلقي له بالأ اليوم ولكننا حتماً سوف نستشعر خطره غداً.

إن العربية اليوم تقف أمام تحدٍّ كبير من قوى العمولة المختلفة التي تهدف إلى تعزيز مصالحها المادية ذات الصلة بالعمولة المركزية المستندة أساساً إلى اللغة الإنجليزية لغة العمولة المفترضة التي قال عنها (هنتنجنون) في كتابه (صدام الحضارات): إن لغةً لا تعد أجنبية لدى 92% من سكان الأرض لا يمكن أن تكون إلا لغةً عالمية. (سظام، 2007).

إنه وعلى الرغم من الدعوات الظاهرية التي تنادي بمجتمع التعايش السلمي وحقوق الإنسان، والنظر إلى المستقبل بعين التفاؤل، إلا أن التفاوت الكبير بين المجتمعات، وبالأخص تركز مواطن القوة في دول بعينها، يندر بكم هائل من المخاطر الحقيقية، فقرائن الواقع تضع أمامنا عدداً من المؤشرات الواقعية التي تلقي بظلالها على ثقافتنا وهويتنا، وتدافع تأثيراتها نحو مزيد من نمذجة المجتمعات العربية لتكون جزءاً من واقع العمولة بكل سلبياته. إن الحفاظ على البيئة الثقافية الوطنية والهوية لا يعني الجمود في إطار من الموروث القديم، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتغير ويتطور دون أن يفقد هويته الأصلية، وأن يتقبل التغيير دون أن يغترب فيه الإنسان، إنه التفاعل بين الأصالة والمعاصرة، والتفاعل بين الإيجابي البناء من الثقافات الأخرى وما يتفق مع مناخنا وثقافتنا وتربيتنا.

الخاتمة:

إن قضية العمولة ليست قضية المرأة وحدها، بل قضية الرجال والنساء على السواء، بل إنها قضية المجتمع الإنساني بأسره، الذي لا يستطيع التقدم أو الارتقاء إلا بالمحافظة على أدوار كلاً من الرجل والمرأة بما يصون حقوقهما التي سنتها لهم الطبيعة البشرية وكفلتها الشرائع والقوانين الإلهية، لتجعل منهما النواة الأولى للمؤسسة الفطرية التي تجمع الرجل والمرأة ألا وهي الأسرة.

إن استرداد دور وهوية المرأة العربية في الحياة المعاصرة داخل المعترك الحضاري والحوار الثقافي أو في إطار تداعيات ومعطيات حقبة العمولة، أصبح ضرورة تربوية واجتماعية وحضارية وإنسانية لاستعادة إنسانية المرأة بعيداً عن تسليعها وترخيصها، وتصويب المسيرة البشرية التي تبدأ من المرأة وتتمحور حول دورها وأهميتها ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

كما أنه مهما تعددت الأساليب والرؤى لمواجهة العمولة فإنها في النهاية تصب في قالب التربية العربية الإسلامية التي تضع إطاراً واضحاً لما ينبغي أن تكون عليه السلوكيات المرغوبة لدى الأفراد والجماعات (لاي، 1999)، وتحفظ الأدوار الاجتماعية، وتحمي كيان الأسرة، وتقي المرأة من أي انحرافات لا تتماشى مع الطبيعة البشرية، ومع أدوارها الأسرية والاجتماعية، وبما يضمن حقوقها المشروعة والمتوافقة مع مقومات ثقافة المجتمع وخاصة المقوم الديني والأخلاقي.

3- خلاصة النتائج والتوصيات:

خلاصة النتائج:

تبين من البحث: أن أهم التحديات السوسيوثقافية التي تواجه المرأة العربية في ظل العمولة هي:

- 1- طمس هوية المرأة العربية مقابل طرح النموذج المعاصر للمرأة الغربية: وتسويقه كنموذج للمرأة المتحضرة والحائزة على حقوقها، فطمس أو تذويب الهوية من أولويات ما تستهدفه العمولة، لأن الاختراق الثقافي الذي تمارسه لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام؛ بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية، ليس الآن فحسب بل وعلى مدى الأجيال القادمة.
- 2- هيكلية منظومة القيم الاجتماعية والثقافية: فقد استطاعت قوى العمولة أن تحترق منظومة القيم في مجتمعاتنا، وتنقل إلينا أنماطاً حياتية جديدة وقيماً وتقاليد غريبة عن بيئتنا، ونحن بدورنا نتقبل ونرحب بالقيم الجديدة نحت مبررات مختلفة، وشيئاً فشيئاً تنعكس هذه القيم الدخيلة في سلوكياتنا وعاداتنا وتربيتنا لأبنائنا، وتذهب بنا إلى شكل من أشكال التصادم بين ما تمليه علينا ثقافتنا وعقيدتنا وبين ما يصدر لنا من قيم تطلق العنان لرغباتنا المكبوتة، وحرماننا المقيدة بفعل القانون والشريعة والمجتمع.
- 3- تحجيم دور المرأة في الأسرة والمبالغة في تعظيم دورها خارج المنزل على حساب دورها الأسري: فقد روجت العمولة للمرأة أن الأدوار الأسرية التي تقوم بها هي المعرقل الرئيسي الذي يحد من قدرتها على إطلاق مواهبها والاستفادة من إمكانياتها في العمل والانطلاق والحرية، وبالتالي التخلي عن هذه الأدوار والتجرد منها هو السبيل لتحقيق حرية المرأة وتخلصها من الاستعباد الذي تفرضه عليها الحياة الأسرية.
- 4- تسويق الانحراف الاجتماعي: فمن أهم التحديات التي تطرحها العمولة تحويل المرأة إلى سلعة رخيصة يتم استغلالها في الدعايات وعروض الموضة والأفلام الإباحية والدعارة وترويج الممنوعات، والتي لا شك أن صورها انتقلت إلى المجتمعات العربية وأصبحت أمراً عادياً لا يسترعي الانتباه ولا يثير الانتقاد، بسبب ما فرضته العمولة من مظاهر ثقافية دخيلة على المجتمعات العربية.
- 5- تدويل قضايا المرأة: والمقصود بعملية التدويل هو جعل قضية من القضايا محور اهتمام وتدخل ونشاط لدول غربية عديدة، فالعمولة استطاعت أن تجعل من بعض قضايا المرأة ساحة للتداول والتدخل العالمي من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، دون مراعاة لإرادة المجتمعات في تحديد ما يناسبها من تشريعات وقوانين تتوافق مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، وخاصة تلك القضايا التي تحدد عناصر الثقافة مواقف الشعوب منها، وقد يفصل فيها الدين تحديداً ويبين أحكامها.

6- الثقافة الاستهلاكية: من المظاهر التي طرحتها العولمة بقوة أمام المرأة المنتجات الاستهلاكية وخاصةً الاستهلاك المظهري، وتعد المرأة المستهلك الأول لكل ما تنتجه قوى العولمة من سلع ومنتجات مختلفة معظمها تتركز أساساً على احتياجات المرأة ومتطلباتها، فأصبحت المرأة سوقاً مفتوحة لاستهلاك المنتجات، "ولا تتوقف خطورة الثقافة الاستهلاكية عند شراء السلع والمنتجات الكمالية، وإنما تزداد خطورتها عندما ندرك أن السلع الاستهلاكية تحمل مضامين ثقافية تسعى إلى تبديل العادات والتقاليد الحسنة إلى عادات وتقاليد جديدة لا تتسجم مع قيم وثقافة مجتمعاتنا العربية .

7- اغتراب المرأة العربية عن واقعها: إن أهم التحديات التي تواجه المرأة العربية اليوم هو الشعور بالاغتراب، فأقصى ما أفرزته العولمة هو شعور المرأة بالاغتراب عن واقعها المكاني الاجتماعي والثقافي، خاصةً الاغتراب الديني والأخلاقي ونفورها من وضعها القائم الذي أصبح يمثل في نظرها التخلف والانحطاط والشعور بالدونية، فتحوّلت بعض القيم الأسرية والدينية والمجتمعية في نظر بعض النساء إلى عامل من عوامل التخلف تشد المرأة إلى الوراء، وتعيق مسيرة تقدمها.

التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- 1- ضرورة اهتمام الباحثين والمتخصصين بدراسة ظاهرة العولمة ونتائجها وتداعياتها على المرأة العربية، والتحديات التي تواجهها وتأثيرها على الثقافة والقيم والهوية.
- 2- مواجهة مساوئ العولمة بالتعليم والتدريب والتثقيف والتوعية، ومحاربة الظواهر السلبية الناتجة عنها بين مجاميع النساء من خلال عقد المحاضرات التوعوية والملتقيات العلمية وورش العمل الهادفة.
- 3- تعزيز التفاعل والحوار الثقافي البناء مع ثقافات الأمم الأخرى وإثراء ثقافتنا العربية والإسلامية بما نراه ينعنا ولا يضرنا من الثقافات الكونية الأخرى.
- 4- مواجهة مخاطر الثورة التكنولوجية، وزيادة الوعي بتقنين مصادر التدفق المعرفي المتزايد من خلال انتقاء النافع من الثقافة الوافدة، والاستفادة من المعارف الجديدة في بناء وتطوير قدرات المرأة العربية.
- 5- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس ودعم الخصوصية الثقافية لكل مجتمع في نفوس وعقول النشء الجديد، والحفاظ على العناصر الثقافية الأصيلة بما يقلص تأثير الوسائل والأدوات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة على مؤسسات العولمة لحو الهويات الثقافية للمجتمعات الأخرى والمخالفة للثقافة الغربية.

6- إنتاج البرامج الإعلامية الهادفة، وبثها من خلال الأقمار الصناعية لمقارعة ما يمس المنظومة الثقافية والدينية والاجتماعية لمجتمعاتنا العربية.

المراجع:

- 1- أبو شوقة، فاتن سعيد (2007)، التحديات الاجتماعية والتربوية المعاصرة للمرأة المسلمة، بحث مقدم إلى مؤتمر " الإسلام والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، في الفترة " 2 - 3 أبريل 2007م"، غزة، فلسطين.
- 2- أحمد، نادية إبراهيم (2013)، التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في ظل العملة، مجلة دراسات دعوية، العدد 25، جامعة أفريقيا العالمية، المركز الإسلامي الأفريقي، السودان.
- 3- البلتاجي، بسمة ممدوح (2010)، الشباب والهوية اللغوية في ظل العملة، منشورات جامعة المنصورة، جامعة المنصورة، مصر.
- 4- بني يونس، أسماء عبد المطلب (2012)، عملة الأسرة في المجتمعات المسلمة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 9، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- 5- الجديدي، المهدي (2001)، الشباب العربي بين الأصالة والمعاصرة، مجلة دراسات، العدد 7، السنة 3.
- 6- حماد، سهيلة زين العابدين (2003)، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العملة، مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة 1، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 7- الخزرجي، ثامر كامل والمشهداني، ياسر علي (2004)، العملة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن.
- 8- رفيف، أبوبكر (2007)، مخاطر العملة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، مجلة دراسات، المجلد 4، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد 4.
- 9- سظام، قاطع جار الله (2007)، اللغة العربية بين تحديات العملة إلى فوضى الفضائيات، مجلة فضاءات، العدد 29.
- 10- سعداوي، عمرو عبد الكريم (2001)، العملة وقضايا المرأة، بحث مقدم لمؤتمر " قضايا المرأة المعاصرة من منظور إسلامي، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- 11- السيد، مروى حسين (2014)، الثقافة الاستهلاكية للشباب، منشورات جامعة المنصورة، جامعة المنصورة، مصر.
- 11- الشريف، عابدين (2006)، الإعلام والعملة والهوية - المؤثر والمتأثر، الطبعة 1، منشورات المركز العالمي للدراسات والأبحاث، بنغازي، ليبيا.
- 12- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العملة، منشورات جامعة المنصورة، مصر، 2006م، ص 38، 39.
- طالب، عبد الله محسن (2007)، دراسات في العملة واقتصاديات البلدان النامية، منشورات جامعة عدن، عدن، اليمن.
- 13- العاني، خليل نوري امسيهر (2009)، الهوية الإسلامية في زمن العملة الثقافية، منشورات مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، العراق.
- 14- الغزوي، فهمي سليم وخزاعلة، عبد العزيز علي وعمر، معن خليل والبنوي، نايف عودة والطاهر، جنان كامل (1997)، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن.

- 15- فرج، فاطمة منصور (2018)، التغير الوظيفي للأسرة وتحديات العمولة، مجلة أبحاث، العدد 11، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا.
- 16- القاطرجي، ندى (2006)، عمولة قضايا المرأة في وسائل الإعلام المرئية، بحث مقدم لمؤتمر: قضايا المرأة المسلمة بين التشريع الإسلامي وبريق الثقافة الوافدة، المتعدد في الفترة (14 - 16 مارس 2006م)، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- 17- كشكوشة، نجوى متولي حسن (2014)، التحديات التي تواجه المرأة في ظل العمولة، مجلة الأمن والحياة، العدد 382، جامعة نايف الأمنية للعلوم العربية، المملكة العربية السعودية.
- 18- لاني، سعيد عبد الله (1999)، تقويم محتوى مقررات التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية في ضوء تحديات العمولة، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة.
- 19- محمد، إيهاب إبراهيم السيد (2019)، العمولة وأثرها على تغير القيم داخل المؤسسات التعليمية، تاريخ النشر 2019/8/30م، تاريخ الزيارة 2022/1/15م، <https://www.new-educ.com>
- 20- محمد، محمد عبد الفتاح (2009)، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- 21- مشكوري، محمد ناصر متيوي (2006)، الأسرة المغربية وتحديات العمولة، مجلة القانون والاقتصاد، عدد مزدوج، طنجة، المغرب.
- 22- ملكاوي وآخرون، نازم محمود (2006)، الاعترا ب الثقافي عند الشباب العربي في عصر العمولة والمعلومات، دراسة حالة الشباب الأردني، تاريخ الزيارة 2022 /1/19م، <https://www.researchgate.net>
- 23- الهمشري، عمر أحمد (2003)، التنشئة الاجتماعية للطفل، منشورات دار الصفاء، الأردن.
- 24- هنشيري، إيمان، (2017)، الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد السابع عشر، الجزائر.